Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Avril 2012
09أبريل 2012

أمانة الخبر و مسؤولية التعليق
مصبر يس نت

محمد الصبار يخرج عينيه في بن كيران ويبتلع لسانه امام مجمع المكتب الشريف للفوسفاط

يبدو ان محمد الصبار يحاول تدارك الزمن ليصلح ما افسدته تصريحاته في حق المعطلين الاطر. وهكذا وبعد التصريحات النارية التي اقترفها الصبار في حق المعطلين بعد اجتياحهم لمقر المجلس الوطني لحقوق الانسان وبعد مواجهة المعطلين للمناضل الحقوقي في رفوع المملكة نموذج لقاء بني ملال يحاول الصبار رمي شوكه في اعين بن كيران بعدما صرح حاشرا انفه بان لا حق لرئيس الحكومة في التراجع عن التزامات سلفه فيما يخص التوظيف المباشر .ويتذكر الجميع ان عباس الفاسي قد وقع على تمكين الاطر من التوظيف بعد الضغط الذي مارسه المعطلون مع احتلال مقر حزب الاستقلال. تصريحات الصبار الشائكة والجريئة محمودة ولكن يجب ان تعمم امام جميع المسؤولين وفي وجه جميع القطاعات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والسؤال لماذا خرص اللسان الطليق للصبار عن الدفاع عن المعطلين في وجه الالة القمعية الامنية التي اعتقلت وضربت واحتجزت مختلف المتظاهرين بربوع المملكة. ولماذا ابتلع الصبار لسانه امام ادارة المجمع الشريف للفوسفاط الذي داس على حقوق ابناء المتقاعدين علما ان الفصل السادس من القانون الاساسي للمجمع يعطيهم حق الاسبقية وهذا القانون اولى بكثير من مجرد توقيع بالتزام لعباس تحت الاكراه. فلماذا لا يلتفت الصبار للمعطلين من الدرجة الثانية من ابناء الفوسفاطيين الذين عانوا كل اشكال القهر والظلم والتعسف وما يزالون مرابطين جوعى وعرايا في اضراب مفتوح امام ادارة المكتب الشريف بخريبكة بعدما دخلو ا في اعتصام واضراب عن الطعام مفتوحين الى ما لانهاية؟ لماذا لم يصدر الصبار واعوانه الى حد الان اي بلاغ او بيان عن احداث العنف الممارس ضد ابناء الفوسفاطيين بكل من اسفي والجديدة واليوسفية وبنجرير وخريبكة؟ المطلوب من الصبار الذي جمع كل اطياف اليساريين في مجلسه وابعد كل التيارات الاسلامية والليبرالية ان يعمم مذكراته وتوصياته في وجه جميع المسؤولين سواء تعلق الامر بقطاعات حكومية او شبه حكومية او خاصة حتى تعم فائدة حقوق الانسان المفترى عليها شوكا وصبارا...

لقد سئم المواطنون حد شفرات السكاكين على رؤوس المعطلين لدبحهم اخر الفلم...

محمد عفيف

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أجيال مبدعة
بريس

فاس: الدستور والمواطنة والديمقراطية التشاركية

2012/04/13

محمد الزغاري/فاس

نظمت إحدى المدارس التعليمية بفاس لقاء مفتوح مع السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، مساء يوم الخميس 12 نيسان/أبريل 2012 .

تتجلى أهداف هذا اللقاء المفتوح استضافة شخصية مغربية أو أجنبية ساهمت بشكل جلي بمشروع أو غيره في إحدى المجالات الإجتماعية أو الإقتصادية ...

في بداية اللقاء تطرق السيد 'ادريس اليزمي' ، إلى مفاهيم المواطنة من خلال ثنائية الحق والواجب وأعطى بعض الأمثلة عن العملية الإنتخابية مع عرضه بعض النماذج من الدول الأوربية ، كما تطرق في محور آخر لمفهوم الديمقراطية التشاركية ، في حين أن المحور المتعلق بالدستور المغربي تكلم عنه من خلال ثلاثة عناصر وهي : الدينامية الدستورية التي انطلقت من فاتح مارس إلى فاتح يوليوز 2011 ثم عنصر التنصيص الدستوري فـ حوالي 60 فصل تطرق لموضوع حقوق الإنسان من أصل 180 فصلا، أما العنصر الثالث فتجلى من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية عن طريق تقوية المؤسسة التشريعية/البرلمان، وفي آخر كلماته قال بأنه من أجل تطبيق مضامين الوثيقة الدستورية والتي أثرت في المواطن فتفاعل معها ،يجب أن يكون هناك نقاش عام يتطرق لحق الولوج إلى المعلومة وطريقة عمل العرائض ...في حين أن المناقشة تمحورت حول مصطلح المواطنة مع إكراهات تطبيق المقتضيات الدستورية .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وزير العدل والحريات يتملص من تناول ملف المهدي بنبركة

نشر فى 12 أبريل, 2012 بواسطة الصويرة نيوز

في تصريح غير محسوب العواقب قال وزير العدل والحريات المغربي المصطفى الرميد ان ملف المهدي بنبركة لا يدخل ضمن اولويات انشغالات وزارته مضيفا ملفات الاختفاء القسري التي سيتم تناولها هي الملفات الجديدة اما الملفات القديمة فان المجلس الوطني لحقوق الانسان هو المسؤول عنها.

واضاف بخصوص ملف اختفاء المهدي بنبركة بانه ليس لديه حاليا الوقت للتفكير والجواب عنه وسيجيب عنه إذا اقتضى الأمر ذلك لكن ليس في بداية ولايته.

وجدير بالذكر ان وزير العدل والحريات سبق ووقع على بيان " **التغيير الذي نريد**" قبل استوزاره وقد طالب فيه ب " بمحاسبة الاجهزة القمعية المتورطة في الاعتداء على الحريات والعسف بالقانون، حاضرا وماضيا.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

هسبريس
HESPRESS
أول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

لصوص" الديموقراطية.. "سراق" الإرادة الشعبية"

مولاي التهامي بهطاط

الجمعة 13 أبريل 2012 - 01:08

ما يحدث هذه الأيام في مصر يحتاج لأن نقف عنده مطولا، ليس لأن ما يجري في "أم الدنيا" يجري على غيرها من "الشقيقات" بالتبعية، بل لأن الأضواء المسلطة على هذا البلد، حجبت مشاهد مماثلة تتكرر في الدول المجاورة، ومنها تونس والمغرب على وجه التحديد.

بعض المحللين يعتبرون تونس محظوظة لأن العالم بشرقه وغربه، انشغل بمصر وليبيا مما ترك المجال للتونسيين لشق طريقهم نحو الديموقراطية دون تدخلات أو مناورات حتى الآن، بدليل غياب تونس عن عناوين الأخبار رغم أنها أجرت انتخابات سيطر عليها الإسلاميون والقوميون (وأعداء الليبرالية والإمبريالية) ورغم بعض المناوشات المتقطعة التي يقودها بعض المتشدقين بـ"الحداثة."

مبرر الانشغال بليبيا هو نفطها الذي عاد للتدفق بسرعة قياسية، أما مبررات الانشغال بمصر فكثيرة، ليس أقلها الجوار مع الكيان الصهيوني، واليقين التام بأن استعادة مصر لعافيتها هو بعث جديد لأحلام كبيرة أجهضت في الماضي أكثر من مرة، بفعل فاعل خارجي أو عميل داخلي.

اليوم، أفرزت الانتخابات في مصر اكتساحا لتيارات معينة (إسلامية وقومية تحديداً) رابطها الأساسي عداؤها للغرب وإسرائيل، بغض النظر عن كل ما يقال عن الصفقات والتفاهمات الجارية والممكنة.

وكما كان متوقعا، فإن بعض الجهات لم يعجبها هذا المآل، فرفعت الصوت عالياً، في محاولة لا يمكن أن يفهم منها سوى أنها سعي للانقلاب على الثورة ومصادرة حق الشعب في تقرير مصيره.

ولعل من يتابعون الإعلام المصري يدركون أن هناك مستويين للعمل السياسي:

مستوى العمل على الأرض الذي يثمر مقاعد في البرلمان بغرفتيه، ومن ثم في السلطة التنفيذية.

ومستوى الفرقعة الإعلامية الذي يثمر ضجيجا ويقود نحو التهويل والسعي لإجهاض الثورة في خطواتها الأولى، سواء عبر وضع العسكر يده مرة أخرى على السياسة أو عبر تسلل "الفلول" إلى مؤسسات ما بعد الثورة لنسفها من الداخل، ولا أدل على ذلك من ترشح بعض أقطاب النظام السابق لمنصب الرئاسة دون استحياء.

والعنوان الحاضر هنا هو التخويف مما أصبح يعرف بـ"ديكتاتورية الأغلبية"، التي تقتضي بمفهوم المخالفة أن هناك "ديمقراطية الأقلية."

بعبارة أخرى، هناك إلغاء "ممنهج" لنتائج الانتخابات التشريعية الشفافة والنزيهة، لأن الأقلية التي لم تحصل على ما يؤهلها من الأصوات لفرض رؤيتها، أو لم تشارك أصلا في الانتخابات، تريد أن تنقلب على حكم صناديق الاقتراع، وأن تخترع ديموقراطية من نوع جديد.

ولا غرابة في أن يتكرر هذا السيناريو ، وإن بدرجات متفاوتة، في تونس وحتى المغرب..، الذي لم يشهد ثورة بالمعنى المتعارف عليه، وإن كان حراك 20 فبراير قد حقق بعض ما كان يطالب به الآخرون، لكن دون إراقة دماء، بل لا غرابة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

في أن يتبادل رموز هذه الأقليات من كل الجنسيات رسائل عبر البريد الإلكتروني وتجد طريقها إلى النشر على الملإ، من أجل تنسيق المواقف في مواجهة "إرادة الأغلبية الديكتاتورية."

وليس غريبا أيضاً أن يتحلق حول هذا "المفهوم الجديد للديموقراطية" كل الذين كانوا يعتبرون أنفسهم "استئصاليين" في السابق، وموكلين للحديث باسم الديموقراطية الحقة وتوزيع صكوكها.

نعم هم لا ينكرون أنهم أقلية، وأن الانتخابات التي جرت نزيهة، لكنهم يريدون موقعا متقدما على مستوى صناعة القرار، دون اللجوء إلى الآليات المتعارف عليها كونيا..بدعوى لجم "الأغلبية.."

لماذا لم تطرح هذه المقاربة في المغرب مثلا عند الإعلان عن تشكيل لجنة تعديل الدستور؟ ألم يكن واضحا ساعتها أنها من لون واحد؟ ألم يتم تغييب التيار الإسلامي بالمرة ولم يؤخذ بعين الاعتبار حتى شطره "المعتدل "المتواجد داخل المؤسسات المنتخبة؟ ألم يغيب حتى العلماء من موظفي الأوقاف الذين لا يعصون الإدارة ما أمرتهم؟

العجيب أنه رغم عدم ديموقراطية الآلية المتبعة في تشكيل تلك اللجنة، لم يقل أحد ساعتها إنها ينبغي أن تمثل جميع الحساسيات، خاصة منها تلك التي لها حضور فعلي في الساحة السياسية.

بعبارة أخرى، كنا أمام مظهر من مظاهر اغتيال الديموقراطية، ليس فقط عبر القفز على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية، بل من خلال عدم احترام الحد الأدنى من التمثيلية التي يفترض أن تراعي التنوع الإيديولوجي والتعددية السياسية.

ولعل ما يكشفه بعض أعضاء تلك اللجنة بين الفينة والأخرى -من خبايا-، كفيل بوضع الرأي العام في صورة طريقة اشتغالها، خاصة ما نقل مؤخرا عن الأستاذ الطوزي حول سعي بعض الأطراف إلى تقوية اختصاصات "المخزن" على حساب الإرادة الشعبية، وهذا ليس من باب النفاق أو ادخار درهم أبيض ليوم أسود، بل لأن بعض الذين أنزلوا بالمظلات في اللجنة كانوا يدركون أكثر من غيرهم حقيقة توجهات الرأي العام، ولذلك كان همهم الأول هو تزيين الماضي وليس تغييره.

ولماذا لم تطرح هذه المقاربة عند الإعلان عن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي استبعد التيار الإسلامي بشكل مبدئي، رغم أنه يفترض أن يقف على نفس المسافة من جميع المكونات السياسية، بل إن رئيسه خرج في أكثر من مرة ليعلن اصطفافه مع طرف في مواجهة طرف آخر بما لا يتفق مع منصبه وصفته؟

إن هذه الفلسفة في غاية الخطورة، لأنها تكشف أن من يرفعون شعار الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات بكل أنواعها، هم أشد أعدائها شراسة في الممارسة الواقعية.

وقد لا يكون مفاجئا في المستقبل القريب إذا ارتفعت أصوات بعض هؤلاء للمطالبة بتعديل الدستور بحيث يعين رئيس الحكومة "وجوباً" من صفوف الحزب الذي حصل على أقل عدد من الأصوات أو المقاعد، بل وتخصيص "كوطا" حكومية.

للجهات التي لفظتها صناديق الاقتراع، هذا دون أن ننسى "إيجاد" دور لـ "الشخصيات المستقلة" -هنا أيضا- ممن تعتبر نفسها فوق الشعب وفوق مؤسساته المنتخبة.

في جميع البلاد التي أنعم الله عليها بحد أدنى من الوعي السياسي، الديموقراطية هي لغة الأرقام، وهي الوسيلة الأقل سوءا لفض الاشتباك بين المتنافسين والطامحين في تحمل المسؤولية العظمى.

لكن في هذه المنطقة الجغرافية التي نحن جزء منها، هناك منطق معكوس : فنتائج الانتخابات لا تأثير لها، على اعتبار أن الذين لم يخضعوا أصلاً لامتحان صناديق الاقتراع هم من يفترض أن يحددوا السياسيات ويرسموا خريطة طريق تدبير الشأن العام، في الصغيرة قبل الكبيرة.

كما أن إرادة الشعب لا تساوي شيئا حتى لو كانت توجهات الأغلبية صريحة وواضحة ولا تحتاج إلى تفسير أو تأويل.

وهذا المشهد يتكرر في مصر -وفي تونس بدرجة أقل-، كما يتكرر بنفس الشكل تقريباً في المغرب منذ الإعلان عن نتائج انتخابات 25 نوفمبر الماضي، والتي كانت صادمة لمن يخلطون التحليل العلمي بالتمنيات الشخصية.

الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع -الذي سيزداد استفحالا حتماً مع الوقت -كثيرة ومتعددة، لكن على رأسها سيطرة رموز هذا التيار على وسائل الإعلام الخاص منه والعمومي، المرئي والمسموع والمكتوب وحتى الإلكتروني.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

قد يتعب الإنسان جراء متابعة حجم الأكاذيب التي يتم إطلاقها من طرف فضائيات الفتنة في مصر، والمملوكة في الغالب لبقايا النظام "المخلوع "وفلوله، وقد يتعب أكثر إذا حاول فهم سر إصرار بعض قنواتنا المغربية على استضافة عينة محددة من "الموسوعيين" الذين يفتون في كل شيء، بل إن بعض الوجوه أصبح بإمكانها الحصول على شهادة السكنى من بلاطوهات التلفزة لأنها تدلي بدلوها في كل المواضيع : لغة، فكر ثقافة سياسية، اقتصاد، اجتماع، قانون..ولم لا الطبخ والموضة.. لكن هناك مثالا بسيطا يمكن أن يختزل الكثير..

فإحدى اليوميات البيضاوية، اختلقت كما هو معلوم خبرا كاذباً قبل أسابيع، مفاده أن "سلفيين" اعتدوا على مواطنة في قلب العاصمة بسبب لباسها "المتحرر"، ثم انطلقت بعد ذلك حملة المقالات والبيانات..وحتى عندما اتضح أن الأمر مجرد كذبة بلقاء، لم يكلف أحد ممن بنوا حملاتهم عليها، نفسه حتى عناء الاعتذار، ليس للسلفيين طبعا، بل للرأي العام الذي تابع هذا الموضوع باهتمام واستغراب.

كيف نفسر هذه الخطوة -وغيرها كثير جداً- سوى بأنها إفلاس جديد لمن يعتبرون أنفسهم حراسا على قيم الحرية والديموقراطية، ممن لا يتورعون عن اختلاق الأكاذيب لتصفية الحسابات الصغيرة مع خصومهم السياسيين والإيديولوجيين؟

والعجيب أن أية جهة رسمية لم تتطوع لإصدار بيان في الموضوع، خاصة وأن هذه "الكذبة" مست هيبة الدولة في الصميم، وأظهرت المغرب كما لو كان عبارة عن نسخة بالألوان من السعودية أو اليمن، حيث يمكن أن تسلخ مواطنة على مرمى حجر من المقرات السيادية للدولة، دون أن يتحرك أحد لنجدتها ما يجعل الفوارق منعدمة بين الرباط ومقديشو وتورا بورا..

إن الدليل الأكبر على إفلاس الفئات التي تريد أن تأخذ أكثر من حجمها، بل وتعطي لنفسها حق الاعتراض على إرادة الشعب، يتمثل في أنها أصبحت تكذب وتركب على الكذب لترويج بضاعتها.

لكن الخطير في الموضوع، هو أن البعض اعتقد أن حركة 20 فبراير وحراكها هما نهاية "الصداع"، أي السقف الذي يمكن أن يصله احتجاج الشعب المغربي..وبالتالي فالخطوات الاستباقية التي تم اللجوء إليها، والاستعانة بالإسلاميين المعتدلين كعجلة احتياطية لاجتياز المرحلة، مكنتا النظام في المغرب من ضمان الاستقرار لعقود مستقبلاً..

ويبدو أن هؤلاء لم يسمعوا أصلاً بالنظرية التي تقول :إن الذين لم يقرأوا التاريخ، أو قرأوه ولم يعوه، سيجدون أنفسهم مضطرين مرة أخرى لمعايشة الجانب السيء منه..

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

العلم
لسان حزب الإستقلال
تأسست في 11 شتنبر سنة 1946

تسخينات قوية بين أوساط حقوقية والحكومة

تنظيم مسيرة وطنية يوم الأحد 15 أبريل للمطالبة بتطبيق توصيات تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة

تجري تسخينات حقيقية بين أوساط حقوقية متعددة وحكومة الأستاذ بنكيران، وتؤشر هذه التسخينات على تصعيد ملحوظ في المواجهة بين الطرفين، فلقد أعلن المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف عن تنظيم مسيرة وطنية يوم الأحد المقبل 15 أبريل الجاري احتجاجا على وصف المنتدى استمرار الحكومة في تجاهل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الختامي لهيئة الانصاف والمصالحة والتي سبق للدولة أن صادقت عليه وكلفت المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي تحول إلى المجلس الوطني لحقوق الانسان والحكومة والقطاعات المعنية بها بالعمل على تفعيل مضامينه، وأساسا منها ما يتعلق بإدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع وكشف الحقيقة والاعتذار الرسمي والعلني والإصلاحات المؤسساتية والدستورية والتشريعية والتربوية ووضع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب.

والجديد في هذه التسخينات التي سيكون لها ما يليها بكل تأكيد أن تحرك المنتدى أصبح مدعوما ومساندا من طرف الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان الذي يضم 18 تنظيما حقوقيا وطنيا ويتعلق الأمر بجميع أهم التنظيمات الحقوقية في البلاد، هذا الائتلاف أعلن في بلاغ له تنظيم ندوة صحافية يومه الخميس 12 أبريل ابتداء من العاشرة صباحا بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية لشرح وتقديم مبررات مكونات هذا الائتلاف في شأن مساندة ودعم المنتدى في مبادرة تنظيم المسيرة الوطنية.

12/4/2012

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Midi press

Réparation communautaire : les précisions du CNDH

soumis par JASMINE le 12/04/2012

Libération Libération : 12 - 04 - 2012
Suite à la publication en première page de notre édition du 7/8 avril 2012, d'un article intitulé «Levée de boucliers contre la réparation communautaire : Le CNDH sera incessamment audité», nous avons reçu du Conseil national des droits de l'Homme un droit de réponse qui, se veut porteur de précisions à l'attention del'opinion publique.
Nous tenons à affirmer cependant que le journaliste auteur dudit article n'a fait que rendre compte d'une réunion à laquelle il était bel et bien présent à Agdz, à l'hôtel Timzouline, pour être plus précis.
Pour ce qui est de la confusion concernant le nom ou la fonction de Mohamed Essabar, nous avons par nous-mêmes procédé à la publication d'un erratum pour nous excuser de cette malencontreuse et bien regrettable erreur aussi bien à l'égard du CNDH que de nos lecteurs.
Voici par ailleur le texte envoyé par le service de communication du CNDH
Suite à la publication dans l'édition du journal Libération du 7/8 avril 2012, en première page, de l'article intitulé "Levée de boucliers contre la réparation communautaire", le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) porte à la connaissance de l'opinion publique les éléments d'information suivants.
1- Recommandation importante de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), le programme de réparation communautaire a été financé par l'Union européenne (UE), le gouvernement du Royaume du Maroc, et plusieurs partenaires publics pour un coût global de 102 millions de dirhams dont un apport de l'UE et de l'UNIFEM de près de 37 millions de dirhams. Les fonds ainsi alloués ont été gérés directement par la Fondation de la Caisse de dépôt et de gestion(CDG), qui a mis en place et assuré la prise en charge d'une Unité de gestion du programme (UGP).
2- Afin d'assurer justement la transparence de l'ensemble du programme et de garantir la participation directe du plus grand nombre de partenaires, l'élaboration, la mise en oeuvre et l'évaluation de ce programme, plusieurs instances de validation politique et technique ont été mises en place.
3- La Commission nationale de suivi du programme de la réparation communautaire est ainsi chargée de veiller au respect de la conformité globale des actions soutenues avec les recommandations de l'IER et leur philosophie. Cette Commission était composée de plusieurs acteurs significatifs de la société civile, choisis en raison de leur implication dans le processus d'élaboration des dites recommandations durant le mandat de l'IER : MM. A. Rachdi, L. Kamal, O. Bettas, J. Chichaoui, A. Manouzi, M. Soual, D. El Yazami, O. Benameur et I.Moussaoui.
4- Le Comité de pilotage, doté d'un rôle de pilotage politique, est composé du CNDH, des ministères des Finances et de l'Intérieur, de l'ONU-Femmes, de l'UE, de la Coordination nationale de l'INDH, de la Fondation CDG, de deux représentants de la commission nationale de suivi du programme de la réparation communautaire et de deux représentants du Conseil des coordinations locales.
5- Treize coordinations locales chargées de promouvoir la participation locale et de garantir la visibilité et la gestion technique du programme sur le plan régional et composées du CNDH,

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

des collectivités locales, des services décentralisés de l'Etat, des relais locaux de l'UGP, et des associations partenaires du programme sous l'autorité de M. le Gouverneur.
6- Le Conseil des coordinations locales chargé d'assurer la circulation de l'information entre les coordinations et leur représentation au sein du comité de pilotage.
7- La sélection des projets a été soumise à des procédures on ne peut plus transparentes. Ainsi, les appels à projets ont été systématiquement rendus publics via le site web du CNDH, de la CDG, de l'Union européenne et dans la presse nationale. Cette publication était systématiquement suivie par l'organisation de sessions d'information, à destination des acteurs associatifs locaux, ayant pour objectifs l'explication approfondie des différentes procédures d'élaboration et de soumission des projets. Les projets reçus à l'UGP étaient étudiés selon les critères de l'Union européenne, par une commission d'évaluation avant d'être soumis pour examen final et validation au comité de pilotage composé, comme indiqué ci-dessus, d'une dizaine de membres d'horizons différents. Le choix des associations bénéficiaires, était arrêté selon plusieurs critères, dont notamment, la pertinence des propositions, l'expérience des porteurs dans le domaine et l'avis de la coordination locale du programme réparation communautaire. Ce processus a permis le financement de 130 actions. Enfin, le suivi des projets associatifs financés est assuré par des contrats-projets qui déterminent les engagements de l'association partenaire, et le rôle de l'Unité de gestion du programme rattachée à la fondation CDG en matière de supervision et de suivi des réalisations techniques et financières et l'organisation d'audits. Toute association qui estime avoir été exclue du programme peut saisir le comité de pilotage pour contester la décision qui la concerne.
8- Concernant la province de Zagora, deux appels à proposition destinés aux associations locales ont été publiés, respectivement le 23 juillet 2008 et le 23 avril 2009 dans le quotidien "Le Matin" et sur les sites web du CNDH, de la CDG et de la Délégation de l'Union européenne.
La publication des appels a été suivie, comme dans les autres provinces, par des sessions d'information et de formation des acteurs associatifs locaux, pour expliquer les différentes procédures d'élaboration et de soumission des projets. A l'issue de ces deux appels, une trentaine de propositions de projets a été reçue pat l'UGP/FCDG et étudiée selon les critères indiqués ci-dessus par la commission d'évaluation avant d'être soumise pour examen final et validation au comité de pilotage, en vertu des critères appliqués nationalement et de l'avis de la coordination locale du programme réparation communautaire de Zagora qui a validé les listes des associations retenues lors de ses réunions du 20/12/2008 et du 8/10/2009. Le nombre total des associations retenues à l'échelle de la province de Zagora est de 8, ce qui avoisine la moyenne générale enregistrée nationalement (8.6 projets par province).
9- En plus de l'audit réalisé par l'Inspection générale des finances du 11 mai au 30 juin 2011 pour les exercices 2007-2008-2009-2010, le programme a fait l'objet d'un audit réalisé à mi-parcours par le Cabinet Maroc Baker Tilly, selon les 7 critères conventionnels de l'Union européenne : pertinence, efficacité, efficience, impact, durabilité, cohérence/complémentarité, valeur ajoutée communautaire, visibilité. Cet audit a abouti aux conclusions suivantes (extrait du rapport d'audit)
- Pertinence : Le Programme est, globalement, d'incontestable pertinence ;
- Efficacité : Les objectifs de l'intervention ont été formellement atteints tant au niveau de l'exécution de la Convention de financement que dans les résultats de l'action ;
- Efficience : Les effets attendus ont été obtenus avec le moins de ressources possibles (fonds, expertise, temps, coûts administratifs, etc.) ;
- Impact: Les objectifs globaux et spécifiques fixés dans la Convention de financement ont été atteints;
- Durabilité : Le programme a produit un effet multiplicateur, caractéristique de la durabilité
-Cohérence/complémentarité: L'Etat a répondu aux objectifs mêmes de la réparation communautaire en rendant disponible une enveloppe financière ;

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

- Valeur ajoutée communautaire: L'intervention de l'UE dans le processus réparation communautaire a produit l'effet d'entraînement attendu ;
- Visibilité : La visibilité du programme est manifeste dans les régions visitées.

10- L'article fait allusion aux fonds alloués pour la construction du mur du cimetière et aux revêtements des rues de la localité d'Agdez. Le programme réparation communautaire n'a financé aucun projet de ce genre.

11-L'audit dont a parlé M Mohamed Essabar, lors de la rencontre, est un audit organisationnel national, mené actuellement, qui a pour objectif d'accompagner l'adaptation du CNDH aux nouvelles dispositions du Dahir portant création du CNDH, en termes de prérogatives et de structuration (un Conseil national, treize commissions régionales et treize observatoires). Cet audit ne concerne en aucun cas le programme de la réparation communautaire, audité par ailleurs comme indiqué ci-dessus.

12- Un colloque national, regroupant l'ensemble des acteurs impliqués a été organisé en février 2012. Il a permis notamment la présentation publique de l'ensemble des actions soutenues et une discussion publique sur les modalités de suivi, en vue notamment de garantir la durabilité de certaines actions.

13- Les allégations relatives aux détournements de fonds auxquelles fait allusion l'article (enrichissement personnel), constituent des propos diffamatoires. Le CNDH se réserve le droit d'apporter les suites nécessaires qui conviennent à de tels propos.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اجتماع بمقر عمالة وزان للتجاوز العراقيل التي تعترض الجمعيات

وزان : محمد حمضي

سارع عامل إقليم وزان بعقد اجتماع بمقر العمالة بعد ظهر يوم الأربعاء 11 أبريل الجاري ، حضره بالإضافة إلى رجال السلطة ، ورئيس قسم الشؤون الداخلية ، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، ومراسلي الجرائد الوطنية ، وممثل الجمعية المغربية لحقوق الانسان محليا . اللقاء تطرق بشكل مسهب لمضمون مقال أوردته جريدة الإتحاد الاشتراكي على صدر صفحتها يوم الثلاثاء 10 أبريل تحت عنوان – قانون تأسيس الجمعيات معلق بوزان ؟ والذي تم التعرض فيه للصعوبات والعراقيل (المماطلة في تسليم الوصولات المؤقتة والنهائية) التي تعترض الجمعيات عند تأسيسها أو تجديد مكاتبها ، رغم استيفاء ملفاتها لكل الوثائق المنصوص عليها في القانون .

عامل الإقليم في كلمته المقتضبة ، أشار بأنه ومن موقعه سيظل منفتحا على الصحافة الوطنية الجادة التي تتحرى الدقة والموضوعية في الأخبار التي توردها ، وأكد التزام الإدارة الترابية الإقليمية بوزان باحترام قانون الحريات العامة الذي لا تستدعي نصوصه الاجتهاد ، وحث رجال السلطة بالحرص على تطبيق القانون . وعبر عن استعداده معالجة مختلف الملفات ذات العلاقة بموضوع هذا الاجتماع .

وتجنبا للمشاكل التي يمكن أن تطرح مستقبلا بين

جانب من مدينة وزان

الجمعيات ورجال أو نساء السلطة بالإقليم ، تم اعتماد مقترح العامل الذي يقضي بتكوين لجنة اقليمية (لجنة حقوق الانسان) تعرض عليها شكايات الجمعيات التي تدعي بأنها متضررة من خروقات ادارية . ويحضر أشغالها رئيس الجمعية التي قد يكون لحقها شططا أو خرقا حسب الشكاية الواردة على اللجنة

الحضور سجل بارتياح التجاوب السريع لرئيس الإدارة الترابية الإقليمية مع ما تنقله الصحافة الوطنية ، وثمن مبادرة تشكيل لجنة اقليمية تعنى بالمعالجة طبقا للقانون ، وبما يعزز دولة الحق والقانون ، لكل ما يمكن أن يعترض نشاط جمعيات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي .

Revue de Presse du

بيان اليوم

يوم دراسي بالعيون حول موضوع «البحث الجامعي حول الصحراء»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد غد السبت بمدينة العيون، يوما دراسيا حول موضوع «البحث الجامعي حول الصحراء: حصيلة وآفاق».

وذكر بلاغ للمجلس، توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا اليوم الدراسي يندرج في إطار اختصاصات المجلس المتعلقة بالنهوض بالحقوق الثقافية وكذا في سياق إسهامه في تفعيل مقتضيات الدستور الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة، بما فيها المكون الحساني. وأضاف المصدر ذاته أنه سيتم خلال هذا اللقاء، الذي سيشارك فيه عدد من الدكاترة المشتغلين على موضوع الصحراء، تقديم أطروحات جامعية في هذا المجال بالإضافة إلى فتح نقاش حول حصيلة وآفاق البحث العلمي حول الصحراء. ويتضمن برنامج هذا اليوم الدراسي تقديم العديد من العروض التي تتناول مواضيع من بينها، على الخصوص، «مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لمجتمعات البدو: سكان الصحراء نموذجا» و«السياسة التعليمية بالمناطق الصحراوية في أفق تطبيق مقترح الحكم الذاتي» و«السياسة الجهوية ورهان التحديث السياسي بالمغرب: جهة العيون بوجدور نموذجا» بالإضافة إلى «الجهة والممارسة الجهوية بالمغرب جهة السمارة كلميم» و«السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا : دراسة في الموقف الأمريكي من قضية الصحراء منذ 1975».

Revue de Press

المساء
ALMASSAE

الجامعي: نطلب تنحية بنهاشم ومساءلته وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق

ملفات سنوات الرصاص تتجاوز 21 ألفا وفئات لا تزال تنتظر التعويض

الرباط
عبدالحليم تعريبي

جدد عبد الرحيم الجامعي، عضو الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، طلب الحركة الحقوقية باعتذار الملك عن سنوات الرصاص، وتنحية الجلادين، وعلى رأسهم حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون، ومساءلته باعتباره من وجوه سنوات الرصاص.

وطالب الجامعي في ندوة نظمها الائتلاف المغربي، صباح أمس الخميس، لتسليط الضوء على مسيرة الأحد القادم للمطالبة بالتعجيل بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في تجاوزات المندوبية العامة لإدارة السجون، التي تتعامل «بعقلية أمنية قديمة»، على حد تعبيره، واعتبر أن هذا هو الوقت المناسب للحد من مقاربة عقلية الماضي.

واكد الجامعي على أن الظهير المحدث للمندوبية يعطي صلاحيات ضعيفة لرئيس الحكومة، مما يفتح لها المجال في القيام بممارسات تمس الكرامة الإنسانية، ويطرح العديد من الإشكالات التي تعرفها المؤسسات السجنية في الوقت الراهن.

من جهته، أكد مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أن ملفات ضحايا سنوات الرصاص وصلت إلى 21 الف ملف، حيث لا يزال الضحايا يعبرون عن يأسهم مما يجري تجاه ملفهم الإنساني بعدما أصبحوا يعيشون «وضعا خطيرا»، وهو ما دفع بالجمعيات الحقوقية إلى الوقوف إلى جانب ضحايا سنوات الرصاص.

الجامعي والرياضي والمانوزي في ندوة الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان (محمد الحمزاوي)

وأشار المانوزي إلى أن من نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تقسيم الفئات المعنية إلى أربع فئات، حيث لازالت فئة الضحايا المستفيدين من توصية خاصة بإدماجهم اجتماعيا ينتظرون تنفيذ الالتزامات التي عقدتها معهم اللجان الإقليمية التي انشئت لهذا الغرض، علما أن اللجنة المركزية المكلفة بالمتابعة، التي تجمع بين رئاسة الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، متوقفة عن الاشتغال منذ أزيد من سنة، يقول المانوزي.

وبالنسبة لفئة الضحايا الذين صدرت في حقهم مقررات تحكيمية إيجابية وغير مشمولة بتوصية متعلقة بالإدماج والمستحقين، فهي فئة، يقول المانوزي، وقع الإجحاف في حقها لأسباب غير واضحة ويتطلب وضعها تصحيحا عاجلا قصد استفادتها من الإدماج. أما الفئة الثالثة التي وضعت ملفاتها لدى هيئة الإنصاف والمصالحة خارج الآجل والمستحقة لجبر الضرر الفردي للإدماج فتتعلق بالضحايا الذين لم يتمكنوا من وضع ملفاتهم لدى هيئة الإنصاف والمصالحة داخل الآجال المحددة، وظلت ملفاتهم بدون معالجة ويجب إيجاد حل منصف لهم يراعي حقهم في الإدماج، يقول المانوزي. فيما تتعلق الفئة الأخيرة بالعديد من الضحايا الذين لا يزالون ينتظرون إعادة إدماجهم في وظائفهم وتسوية أوضاعهم.

من جهتها، أكدت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، على استمرار الاعتقالات السياسية، حيث أكدت الجمعية تبنيها ملف زوجة أحد المعتقلين في قضية حزب التحرير الإسلامي، التي تم تفكيكها في الشهور الماضية، بعدما طالبت الزوجة الجمعيات الحقوقية بالوقوف إلى جانبها في هذا الملف التي تجهل كل حقائقه،على حد تعبيرها.

Revue de Presse du Conseil N

أخبار اليوم المغربية

بنبركة: وزراء العدل لا يقومون بواجبهم على الرغم من أن الملك أعطاهم الضوء الأخضر

هيئات حقوقية تنظم مسيرة وطنية وللمطالبة بتنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة

■ الرباط – حليمة أبروك ■

استنكارا لتصريحات وزير العدل والحريات العامة، مصطفى الرميد، التي أكد فيها أن قضية المهدي بنبركة لا تدخل ضمن أولويات وزارته، وسعيا إلى إعادة الدينامية لملف ضحايا سنوات الرصاص، ودفاعا عن حق الإدماج الاجتماعي للضحايا تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، قرر الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان الذي يضم 18 هيئة حقوقية، تنظيم مسيرة وطنية يوم الأحد القادم بالرباط ستدعو أساسا إلى التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، التي تلزم الدولة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتفعيلها، وخصوصا الشق المتعلق بـ«إدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع، وكشف الحقيقة، والاعتذار الرسمي والعلني، والإصلاحات المؤسساتية والدستورية والتشريعية والتربوية، ووضع الإستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب موضع التنفيذ».

مصطفى المانوزي، رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، أكد في كلمة ألقاها خلال ندوة الإعلان عن المسيرة، صباح أمس، أن الشعور السائد لديه منذ صعود الحكومة الجديدة يفضي إلى كون ملف ضحايا الاختفاء القسري وانتهاكات حقوق الإنسان صار «مهددا» قبل أن يضيف أن هذا الملف «خط أحمر لا ولن يقبل أية مزايدات حزبية أو سياسية». في نفس الاتجاه اعتبرت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن حصيلة الأشهر الثلاثة الأولى لعمل حكومة بنكيران على المستوى الحقوقي «سلبية»، مشيرة إلى أن الجمعية سجلت «مجموعة من التراجعات على مستوى حقوق الإنسان تتمثل أساسا في استمرار الاعتقال السياسي

جانب من الندوة

بما فيه الاختطاف والمحاكمات السياسية» تقول الرياضي.

من جانبه أوضح النقيب والحقوقي، عبد الرحيم الجامعي، أن هذا الملف «لا يخص الحكومة وإنما يخص الدولة ككل»، مشيرا إلى ضرورة تنفيذ مجموعة من المطالب من أجل طي هذه الصفحة، وتتضمن المطالب أساسا «اعتذار الدولة» ومحاسبة جميع الجلادين، بالإضافة إلى مطلب كشف جميع الحقائق.

إلى جانب ذلك عبر كل من الجامعي والمانوزي والرياضي عن استنكارهم لتصريحات الرميد التي ترفع صفة الأولوية عن ملف المهدي بنبركة وجميع ضحايا سنوات الرصاص، مستنكرين في ذات السياق ما صرح به وزير العدل والحريات بخصوص عقوبة الإعدام، حيث تساءلوا «بأي حق يتحدث الرميد عن استبعاد إلغاء عقوبة الإعدام؟»

البشير بنبركة، نجل المهدي بنبركة، صاحب الملف الأكثر رمزية بين ملفات ضحايا سنوات الرصاص، عبر من جانبه في اتصال بـ«أخبار اليوم» عن استغرابه وقلقه من تصريحات الرميد، موضحا أنه يتفهم كون وزارة العدل تعمل على مجموعة من الملفات التي تحظى بالأولوية، «ولكن لا يمكن أن نبني بيتا جديدا على أساس هش» يقول بنبركة الذي يضيف أن ملف والده واحد من بين العديد من الملفات التي تضع على عاتق الحكومة مسؤولية التحري بشأنها لـ«كشف الحقائق العالقة»، كما «يجب على وزارة العدل أن تفعل دورها وتقوم بمسؤوليتها بترك القضاء يأخذ مجراه في هذه القضايا».

ويرى بنبركة أن الحكومة الحالية، وتحديدا وزارة العدل، «تحاول تجميد هذا الملف لسنوات أخرى على غرار الوزارات السابقة»، وذلك رغم ما وصفها بـ«الإشارات الإيجابية التي صدرت عن الملك في هذا الصدد»، حيث يرى أن هذا الملف هو ذو بعدين، قضائي وسياسي، البعد الأول فيه يحتاج إلى إجراءات قضائية تقنية تدخل في مجال اختصاص الحكومة، والبعد الثاني يحيل على حاجة الحكومة إلى «دفعة ذات نفس سياسي» يشير بنبركة إلى أنها تحققت من خلال إشارات الملك التي أعطت «الضوء الأخضر» لوزراء العدل ليقوموا بواجبهم «غير أن هؤلاء» يقول «لم يقوموا بما عليهم فعله إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تماطل هو الآخر في القيام بدوره على هذا المستوى».

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، غاضب من ما آل إليه ملف إدماج ضحايا التعذيب والاختفاء القسري، وهو بصدد الإعداد لمسيرة وطنية ضد ما اعتبره تراجعا ومخالفة لاتفاقية صادق المغرب عليها.

قال لـ«أخبار اليوم»: لايمكن الحديث عن الإصلاح دون حكامة أمنية وحقوقية

المانوزي :الاعتذار الرسمي للضحايا وعدم الإفلات من العقاب توصيتان مازلتا معلقتين

■ حاوره: محمد أحمد عدة ■

مصطفى المانوزي

□ ما هو السياق الذي اجتمع فيه الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان؟

● بمجرد الإعلان عن عزمنا تنظيم مسيرة للمطالبة بإدماج الضحايا، سارعت إلى مساندتنا الإطارات الحقوقية التي تتقاسم معنا ذات المبادئ والمرجعيات. هذا من الناحية المباشرة أما الأسباب غير المباشرة لهذا الائتلاف، فهو بخصوص تأكيدنا على ضرورة تسوية ملف الضحايا/ أعضاء المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، بعد أن اختلفت مقررات الفروع في الأشكال النضالية التي يعتزمون خوضها لنتوصل إلى اتفاق بشأن المسيرة الوطنية مدعومة بالإطارات الحقوقية..

□ ما هو العنصر الأساس في مطالب المسيرة؟

الإدماج..الإدماج الاجتماعي هو جزء من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لقد كان الإدماج مفهوما يتردد بشكل كثيف في النقاش العمومي منذ 2006، إلى أن جاء خطاب 9 مارس الذي نص على دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وصدر الدستور الجديد بهذا المضمون، يجب عدم الاستهتار بهذا الملف، هناك أزيد من 21000 ملف عالق، في حين أنجز 1029 ملفا فقط، كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقول إن عددا كبيرا من الملفات بيد القطاعات الحكومية وهو ما يدعونا إلى خوض المعركة مباشرة مع الحكومة، و أما على المستوى الإقليمي والمحلي فهناك حلول ترقيعية تقدم لبعض الضحايا، كالاكتشاك ورخص النقل، بما تنطوي عليه من شروط مهينة للضحايا.

قرارنا بطرح الملف له ما يبرره، فقد راسلنا رئيس الحكومة مباشرة بعد تعيينه، أقول تعيينه وليس تشكيله للحكومة، ولم يتم استقبالنا إلى اليوم، لهذه الأسباب سننظم المسيرة.

□ كيف تنظرون إلى مؤشرات الدولة في تدبير هذا الملف؟

على الحكومة المغربية أن تستكمل كافة الإجراءات لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأن تؤخذ تظلمات الأطراف بعين الاعتبار في هذا الباب، الحكومة المغربية تقف موقفا متناقضا، في شخص وزير العدل الذي أعلن أن هذا الملف ليس من الأولويات، غريب على رجل كان إلى عهد قريب يترافع في ملفات السلفية والتعذيب أن تكون له هذه النية المبيتة في طي الملف، الملف مجتمعي ويجب أن يسوى في إطار استمرار المرفق العمومي.

□ هل التسوية الاجتماعية تكفي للحياد عن المقولات المؤسسة للمنتدى كعدم الإفلات من العقاب ؟

المسيرة من الناحية الموضوعية غرضها جبر الضرر الفردي، وتؤكد على شمولية الملف، لكن شعاراتها ستكون مخلصة لمبدأ عدم الإفلات من العقاب والاعتذار الرسمي للضحايا، نظرا لخصوصية الملف المرتبط بأوضاع اجتماعية قاسية ملحة وآنية للضحايا من بؤس وفقر وهشاشة كانت هي أولويات المسيرة.

□ كيف تقيمون مسلسل الإصلاحات الذي يشهده المغرب؟

لا يمكن الحديث عن إصلاح بدون حكامة أمنية وحقوقية جيدة، وإصلاح للقضاء، حتى يكون هناك معنى لدسترة التوصيات، كيف يمكن لوزير العدل أن يتباهى بأن المغرب بمقتضى مشروع قانون صادق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ولا ينتبه إلى مطالب مرتبطة بنيويا بهذا القانون، أعتقد أن مصطفى الرميد الوزير ليس هو مصطفى الرميد الذي نعرفه، لقد تنكر لقضايا ظل إلى عهد قريب يدافع عنها.

كيف للوزير أن يصرح بعدم استعداد الحكومة لتفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بوجوب مصادقة المغرب على إلغاء عقوبة الإعدام، نعود لنذكر الرميد بأن هذه التوصية ومجموع التوصيات الأخرى هي التزام وطني موجب للتنفيذ بحكم مصادقة رئيس الدولة عليها وأمره بتنفيذها.

□ أنتم مقبلون على مسيرة وقد عبرتم في بيان الائتلاف عن انشغالكم العميق بتسييد المقاربة الأمنية في التعاطي مع الحق في التظاهر؟

نحن بصدد الإعداد لندوة وطنية حول الحكامة الأمنية وتدبير الاحتجاج يوم 17 ماي 2012، ستستدعي لها مختلف المتدخلين لبلورة رؤية متكاملة من أجل خلق حوار وطني والمساهمة في النقاش العمومي، كيف يمكن تحصين التظاهر السلمي، والتجمع والاحتجاج السلمي الذي أصبحت له تقاليد في المغرب ولا يمكن التراجع عن ذلك.

□ ذيلتم البيان، رفقة الإطارات المساندة لكم في الائتلاف، بالمطالبة بفتح السجون في وجه الحركة الحقوقية للقيام بواجبها في تتبع أوضاع السجناء، لماذا؟

في إطار المقاربة التشاركية يجب على المجتمع المدني أن يكون جزءا من آلية الرقابة. فالحماية من التعذيب تتخذ عدة أشكال وعدة وسائل، وزيارة السجون أو أماكن التعذيب الخفية أو المعروفة جزء من ذلك، وكذا تتبع الممارسات المهينة واللاإنسانية التي تمر فيها فترات الاعتقال، الألم هو مقياسنا في تحديد التعذيب من عدمه، ولقد تغيرت الأشكال والوسائل، وهو ما يعتبر جزءا من مسؤوليتنا كفاعلين في الصف الحقوقي.

Revue de Press

بيان اليوم

مسيرة وطنية للمطالبة بالإدماج الاجتماعي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

ينظم المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف مسيرة وطنية للمطالبة بالإسراع بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات، تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك يوم الاحد المقبل، 15 أبريل، بشارع محمد الخامس بالرباط.

وطالب المنتدى، في بلاغ توصلنا بنسخة منه رئيس الحكومة بالتعجيل بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي للضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باعتبارها التزاما وطنيا ملزما، معبرا عن إلحاحه على ضرورة مباشرة وضع إستراتيجية وطنية مندمجة وبمشاركة جميع الأطراف لوضع حد لسياسة عدم الإفلات من العقاب؛ تنفيذا لتوصية هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة.

كما طالب المنتدى الحكومة بمباشرة استكمال الإجراءات المسطرية لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإرفاق هذه الإجراءات بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة ضمانا لحق الانتصاب أمام اللجنة الأممية ومن أجل منح هذه المصادقة جميع الضمانات لتفعيلها داخليا.

كما عبر المنتدى عن رفضه لتصريح وزير العدل بعدم استعداد الحكومة لتفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بوجوب مصادقة المغرب على إلغاء عقوبة الإعدام، وهي التوصية التي تعد، كما يقول البلاغ، بمثابة التزام وطني موجب للتنفيذ بحكم مصادقة رئيس الدولة عليها وأمره بتنفيذها.

وجدد المنتدى تأكيده على ضرورة جعل سلطة التعيين والتتبع في المؤسسات العمومية في يد السلطة التنفيذية المنتخبة لتمكينها من وسائل تنفيذ سياساتها، وضمانا لتطبيق مبدأ إقران المسؤولية بالمحاسبة، وناشد للفرق البرلمانية الديمقراطية بالعمل على إدخال التصحيحات الضرورية على المشروع ذي الصلة المعروض عليهم.

وعبر المنتدى، من جهة ثانية، عن استغرابه لفرض الرقابة السياسية من طرف الحكومة على تقرير المجلس الأعلى للحسابات عن طريق «لجنة الغربلة» التي أنشأها وزير العدل، مطالبا بإحالة الملفات التي رأى المجلس المذكور أن الاختلالات الواردة فيها تكتسي صبغة جنائية، «على القضاء الذي له وحده سلطة البث فيها».

كما عبر عن استغرابه مما أسماه «تلكأ الحكومة» في الإعلان عن باقي لوائح المستفيدين من جميع الامتيازات الريعية ذات الصلة بالنقل داخل المدن، والصيد في أعالي البحار، ومقالع الرمال، والإعفاءات الضريبية. وجدد في هذا الصدد، إدانته لاستفادة عدد من المشتبه في ممارستهم للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من رخص النقل، ومطالبا بتجريدهم من هذه الرخص، في انتظار مسائلتهم.

Revue de Presse du Conseil N... ine

أخبار اليوم المغربية

حكومة بنكيران ملزمة بتنفيذ المحضر الذي وقعته حكومة الفاسي مع المعطلين

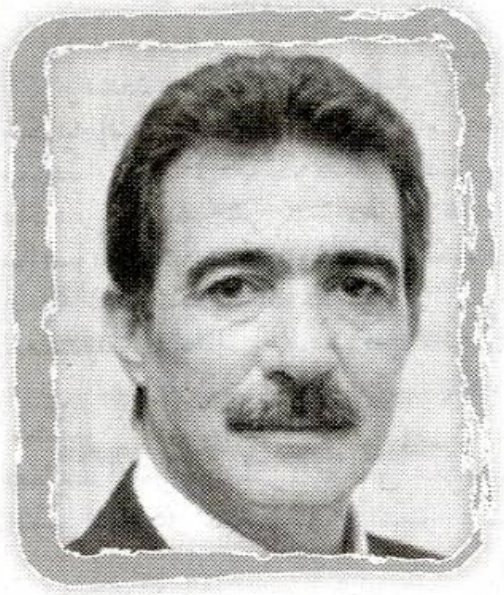

■ محمد الصبار ■

● المساء

Revue de Presse du Cons